

الابكشله هو بعد الناس لا يكشوفه عليه بقوله حتى لو كانت
 الخجاسة اكثر من قدرهم ولا يكمن انهما الابكشله هو لا يكشوف
 عورته عند الناس ويترك الاستنجاء ويصل مع الخجاسة المذكورة الخجاف
 فود اى خروج الوقت ولا اعادة عليه لان الفاعلة اذا اجتمع امره ونفى
 فلم الله على الارض لا يربوا لمة الخجاسة والنهي عن كشف العورة واليقينية
 الاستنجاء بالما ان يصعدا لرجل اصبعه الوسطى قليلا من يده اليسرى
 على سائر الاصابع في ابتداى في ابتداى الاستنجاء ويغسل وضعها ثم يصعد
 سبائته ويغسل وضعها اى يغسل موضع السبابة وييبا لغ فيه حتى
 يجف قلبه باز لمة الخجاسة قال في الاشياء والنظاير يشترط الاستنجاء
 ازالة الواجبة عن موضع الاستنجاء وكذا الاصبع الذى يستنجى به الا اذا تجز
 والناس عنه غافلون انتهى لكن الذى عليه لعل ان طمانينة القلب تكفى
 ليلا يلزم الحج دبر حتى يخرج الحج الفايظ لان يكون المستنجى صابما
 لانه لو اخرجته وغسله بالما مما دخل معه الما فيفسد صومه ولو اخرج
 دبره وموضايم فغسله فخرج من مجلسه ذلك حتى ينشفه بخرقة ونحوها
 لما تقدم فافهم واما اذا ارادت الاستنجاء بالما تصعد بنصرتا او سطفا
 جميعا معا ثم تفعل كما يفعل الرجل ولا تغسل باصبع واحدة كالرجل ليلا
 يقع اصبعه فتلذذ به فحجب عليها الغسل ويلاشعر كذا في الظاهر يستين
 والاعمال الاستنجاء بروسا صابما خوفا من زوال العذرة لان عذرتها
 رقيقة فلم يزالت ولا يقدر الغسل جدا لان يكون موسوسا اى
 يربيه الشيطان فيقدم من حقه بالثلث وقيل بالخمسة وقيل
 بالسبع وقيل يقدر في الاحليل بالثلث لثلاثة خجاسته وفي المتعددة
 بالخمسة وتيلا لسبع وقيل بالثسع لكن في الخجاسة في المفردة بالنسبة
 الى الاحليل وقيل يقدر في المفردة بالمشرايبا والواجب وذلك انما

للشيطان

للشيطان ولا يفعل ذلك الا يفعل المستنجى ما ذكره الا بعد الاستنجاء المشي
 والركن بالرجل على الارض او التخصر او النوم على جنبه لا يسيرا لا استنجاء
 واجب ويكتفى بمسح الذكر واجتداب ثلاثا او لصحبه انه اى الاستنجاء من
 الى راي المستنجى لارطباع الناس مختلفة فمن اطمان قلبه بالانقطاع عجز
 له ان يستنجى كذا ذكر في النشار حاشيته واذ اطمان لموضع المغسول اى واذا احكم
 بطهارة الموضوع المغسول بالاستنجاء نظيرا ليد ايضا كذا في المنقطة ثم اراد
 ان يبين المصنف رحمه الله تعالى حكم القدر الذى يفترض له الاستنجاء اوجب
 او يسر بقوله **وبعض القدر اى الذى يفترض له الاستنجاء اوجب** وبسبب
وامر وضع الاستنجاء لان ما على الخرج ساقط العتق ولهذا الية تركه ولا يلزم
 الى ما في حقه من الخجاسة وان المغتبر في منع الصلاة ما جاوز الخرج من الخجاسة
 فان كان ما جاوز الخرج اكثر من قدر الدرهم **بفترض الاستنجاء** له ويمنع جواز الصلاة
 وان كان ما جاوز الخرج قدر الدرهم **والاستنجاء لذلك واجب** وتكره الصلاة معه
 وسر الاستنجاء لو كان ما جاوز الخرج دون قدر الدرهم لان مثله عفو عادة **ويغسل**
الى ان يبقى المحار ويغسل المستنجى الدرهم والاعتدالى حقيقة رحمه الله تعالى
 وعتدهما اى عند ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليد ابفسل القبل اولا
 والدرهم ثانيا ويكره الاستنجاء **بعظم** لانه زاد اخواننا الجن لانهم يظنوا ما جعل
 لهم اعظم وطلبوا علما لدوائهم فجعل لها الروث كما ورد في فضة ايمان جن
 نصيبير وقد قال عليه الصلاة والسلام من استنجى بعظم اوروث فقد برئت
 منه ذمته محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الجوهرة ويكره الاستنجاء ايضا **بظلم**
 الانسان لما فيه من تحقير الما المحترم شرعا **ويستنجى** وروث الحديث
 احله الحر ربه الروث لانه ينافى النقيبة **وهو** وهو المطلوب المحرق
وتحرق وكله استنسه النشار **كل شئ محترق** يبين الناس كخرقة الدبيلج
 ونحوها لانه ينافى الاحترام مع وردنا انتهى عندنا الاشياء المذكورة **وكذلك**